ميدل إيست أي: ترحيل مصريين من البحرين بتهمة الإرهاب 'لأسباب سياسية'

سلط تقرير نشره موقع ميدل إيست أي الضوء على ترحيل مصريين اثنين من البحرين كانا يقيما منذ ثماني سنوات واللذين اعتقلا في وقت سابق هذا الشهر.

وقال الموقع البريطاني إن مصريين اثنين اختفيا لمدة أسبوعين بعد إلقاء القبض عليهما في البحرين في وقت سابق من هذا الشهر عادا للظهور مرة أخرى في الحجز المصري بتهم تتعلق بالإرهاب، وفقًا لمنظمة حقوقية الإنسان ومصدر مطلع.

وكان سيد العاجز، رجل أعمال يبلغ من العمر 59 عامًا، ومحمد حسنين، مهندس كمبيوتر يبلغ من العمر 45 عامًا، يعيشان في البحرين منذ أكثر من ثماني سنوات عندما اعتقلا في 2 أغسطس.

لمدة أسبوعين، كافحت عائلاتهم للحصول على إجابات حول مكان وجودهما. وقالوا إنهم يعتقدون أن المذكرات، التي قدمتها مصر واستخدمتها لاعتقالهم في البحرين، صدرت لأسباب سياسية.

توجه حكومة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الذي يتولى منصبه منذ 2014، بشكل روتيني اتهامات بالإرهاب ضد المعارضين السياسيين السلميين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمنتقدين.

وقال محامي العاجز إسماعيل رشيد يوم الأربعاء إن موكله موجود في مصر وإن الاثنين حضرا اجتماعا مع السلطات. في وقت لاحق، أخبر مدى مصر أن العاجز متهم بتمويل وتولي قيادة جماعة إرهابية.

وقال مصدر مطلع، رفض ذكر اسمه لأنهم غير مخولين بالتعليق على القضية، إن العاجز حكم عليه غيابيا في قضية أخرى في 2015 أو 2016، وكان هذا الحكم على الأرجح هو الذي استُخدم في مذكرة اعتقاله في البحرين.

وقال المصدر إن العاجز نفى التهم الجديدة بالكامل ويحاول الشروع في إجراءات ضد الإدانة السابقة التي صدرت أثناء وجوده في البحرين.

أمرت نيابة أمن الدولة العليا باحتجازه لمدة 15 يومًا.

بعد ذلك، في وقت متأخر من يوم الجمعة، قالت الجبهة المصرية لحقوق الإنسان إن حسنين محتجز أيضًا في مصر ومثل أمام نيابة أمن الدولة بالقاهرة مع العاجز يوم الأربعاء.

وذكرت الجبهة أنه متهم أيضًا بالانضمام إلى جماعة إرهابية وتمويلها.

تأتي قضايا الرجلين في الوقت الذي واجه فيه عشرات المصريين الذين يعيشون في الخارج خطر الترحيل – أو الترحيل الفعلي – في السنوات الأخيرة، وكثير منهم بسبب مواقفهم السياسية المزعومة.

كما أثارت جماعات حقوقية وخبراء الأمم المتحدة مخاوف بشأن استخدام أوامر التوقيف التي وزعها مجلس وزراء الداخلية العرب، وهو هيئة أمنية تابعة لجامعة الدول العربية، للقبض على أفراد مطلوبين في المنطقة لأسباب سياسية.

ولا يزال من غير الواضح الجهة التي أصدرت أو عممت مذكرات توقيف العاجز وحسنين.